

2025

2024

2023

2022

- مراجعة نظام تطوير الخدمات الحكومية رقم 156 لسنة 2016 وإعادة ترتيب الأدوار والمسؤوليات ذات العلاقة.
- الانتهاء من الإطار التشريعي لإنشاء هيئة الخدمة والإدارة العامة والترتيبات المؤسسية لوحدات متابعة الأداء الحكومي.
- تعديل نظام الخدمة المدنية رقم 9 لسنة 2020 ليضمن تأثير مخرجات التحديث بالتركيز على مخرجات محور الموارد البشرية والقيادات.
- تفعيل التشريعات المتعلقة بالامتثال والحكومة وتطويرها بما يعزز دور الجهة المسئولة في رئاسة الوزراء عن متابعة الأداء، والجهات الرقابية مثل ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والجهات التي تعنى بوضع الخطط والسياسات خاصة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وديوان الخدمة المدنية.
- تأثير منظومة إدارة الأداء الحكومي والأداء المؤسسي ونظام الإدارة العامة والنزاهة والحكومة الوطنية بما يضمن تحسين الامتثال والمحاسبة حسب التعديلات المقترحة في الهيكل وبما يحقق امتثالاً حكومياً بما نسبته 70% مع القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بإدارة القطاع.
- إقرار القانون المتعلق بالاستثمار وبيئة الأعمال في الأردن وتنظيم التشريعات المرتبطة به وبالذخص ما يتعلق بأنظمة الإجراءات الجمركية وضريبة الدخل والمبيعات وأنظمة الحوافز.
- مراجعة نظام استحداث الدوائر الحكومية وتطوير الهيكل التنظيمية رقم 80 لسنة 2012 وتعديلاته بإضافة الأحكام التي تضمن آلية إنشاء المؤسسات المستقلة ومتطلباتها.
- الانتهاء من نظام لضمان استمرارية العمل والإنجاز من خلال تأثير عملية نقل المسؤوليات و المهام عند إجراء أي تغيير في المواقع القيادية (الوزراء والدمناء والمدراء العامون – Handover & Transition bylaw).

2025

2024

2023

2022

- مراجعة تشريعات القطاعات (صحة وتعليم و المياه وطاقة وزراعة وتنمية اجتماعية) وذلك لرفع كفاءة العمل بهذه القطاعات.
- مراجعة قانون التخطيط رقم 68 لسنة 1971 وإدخال التعديلات التي تضمن تكاملية الأدوار والمسؤوليات بين جميع الأطراف في إدارة الأداء الحكومي (تخطيط، تنفيذ، متابعة وتقدير) وبشكل يضمن الترابط مع تخطيط الموازنة والموارد البشرية ووضع سيناريوهات مستقبلية.
- تطوير نظام متكملاً لإدارة القيادات الحكومية من الناحية التنظيمية والإجرائية.
- إطلاق خطة تواصل حكومية معنية بتعزيز الشفافية توضح آليات المراقبة والمساءلة الجديدة وضمان التزام الجهات الحكومية بالقوانين والأنظمة.
- مشاركة آليات الامتثال ونشرها لتحقيق الشفافية والنزاهة مع الجهات المختلفة وأصحاب العلاقة بما يشمل تعزيز دور منصة "حقك تعرف" كمراجعة موثوقة للتأكد من الحقائق، وتفنيد الشائعات الخاصة بتصديع الإشاعات.
- المتابعة الدورية للأداء والإنجاز في تحقيق المبادرات التشريعية للوصول إلى تحقيق امتثال حكومي بما نسبته 80% مع القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بإدارة القطاع العام.





2025

2024

2023

2022

- إصدار نظام الممارسات الجيدة وقياس الأثر لتجويد رسم السياسات واتخاذ القرار.
- إنشاء منظومة متكاملة من التشريعات التي تعزز الحكومة والامتثال والفصل ما بين الدور الرقابي والدور التنفيذي.
- إنهاء دراسة سينариوهات مستقبلية تتطلب تشريعات استباقية لتحدياتها.

2025

2024

2023

2022

- تبني نهج وضع تشريعات استباقية لمعالجة مخاطر سيناريوهات المستقبل بهدف الوصول إلى تشريعات متطورة وذات كفاءة.
- تبني نهج التغيير الإيجابي في صياغة التشريعات؛ لتحفيز الالتزام والامتثال التلقائي لمتطلباتها.
- تطبيق نظام إلكتروني لأتمتة التشريعات وتبني التكنولوجيا الحديثة المختصة بإدارة التشريعات وتطويرها.
- تطبيق نظام إلكتروني وتبني التكنولوجيا الحديثة المختصة بالامتثال التلقائي.
- تطوير أنظمة تكنولوجية متكاملة لتعزيز إدارة التشريعات وتطويرها وسيادة القانون (RegTech).
- المتابعة الدورية للأداء والإنجاز في تحقيق المبادرات التشريعية للوصول إلى تحقيق امتثال حكومي بما نسبته 95% مع القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بإدارة القطاع العام.
- تقييم الإنجاز وتحديد الفجوات وشمولها بخطة التحديث للأعوام (2026-2028).

